

Distr.: General
18 December 2019
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة خبراء الإدارة العامة

الدورة التاسعة عشرة

30 آذار/مارس - 3 نيسان/أبريل 2020

البند 2 من جدول الأعمال المؤقت

إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى

جدول الأعمال المؤقت المشروح

- 1 - انتخاب أعضاء المكتب.
- 2 - إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى.
- 3 - تقرير غير رسمي عن أنشطة اللجنة وأعضائها في الفترة ما بين الدورات.
- 4 - الجوانب المؤسسية لموضوع المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2020.
- 5 - حوار مع البلدان التي تجري استعراضات وطنية طوعية بشأن الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة.
- 6 - الحوكمة الفعالة من أجل التنمية المستدامة: تطبيق المبادئ واستعراض النواتج.
- 7 - حكومة المستقبل وقواها العاملة في القطاع العام.
- 8 - التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمَّش فيها أحد وضمان وصول الجميع إلى العدالة.
- 9 - المسائل المستجدة في مجال الإدارة المالية العامة والميزنة من أجل أهداف التنمية المستدامة.
- 10 - التدريب والتوعية من أجل أهداف التنمية المستدامة.
- 11 - جدول الأعمال المؤقت للدورة العشرين للجنة.
- 12 - اعتماد تقرير اللجنة عن دورتها التاسعة عشرة.



الرجاء إعادة استعمال الورق



الشروح

1 - انتخاب أعضاء المكتب

تنتخب اللجنة رئيساً وثلاثة نواب للرئيس ومقرراً لدورتها التاسعة عشرة. ويتشكل المكتب من الرئيس ونواب الرئيس والمقرر. ووفقاً للممارسة المتبعة، يواصل المكتب المكوّن من هؤلاء الأعضاء مهامه خلال الفترة الفاصلة بين الدورتين التاسعة عشرة والعشرين وذلك استعداداً للدورة الأخيرة.

2 - إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى

اللجنة مدعوة إلى اعتماد جدول أعمال الدورة التاسعة عشرة على أساس جدول الأعمال المؤقت الذي أقره المجلس الاقتصادي والاجتماعي في مقره 229/2019. ومن المقرر أن تجتمع اللجنة من الإثنين إلى الجمعة، أي من 30 آذار/مارس إلى 3 نيسان/أبريل 2020. وتُعقد الجلسات الصباحية من الساعة 10:00 إلى الساعة 13:00 والجلسات المسائية من الساعة 15:00 إلى الساعة 18:00. ويمكن أن تُعقد الجلسات والمناسبات غير الرسمية في أوقات أخرى.

الوثائق

جدول الأعمال المؤقت المشروح (E/C.16/2020/1)

3 - تقرير غير رسمي عن أنشطة اللجنة وأعضائها في الفترة ما بين الدورات

يُدعى أعضاء اللجنة إلى تقديم تقارير شفوية موجزة عما اضطلعوا به من أنشطة ذات صلة بأعمال اللجنة خلال الفترة ما بين الدورات، أي في الفترة من نيسان/أبريل 2019 إلى آذار/مارس 2020. ولا يُنتظر تقديم أي وثائق مسبقة.

4 - الجوانب المؤسسية لموضوع المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2020

سيكون موضوع المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2020 وموضوع دورة المجلس في عام 2020 هو "العمل المعجل والمسارات الكفيلة بالتغيير: تنفيذ عقد العمل والإنجاز من أجل التنمية المستدامة". وستنظر اللجنة في الموضوع من منظور الحوكمة والإدارة العامة، وستعتمد مساهمتها المقدّمة إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى في إطار هذا البند من جدول الأعمال.

الوثائق

مذكرة من الأمانة العامة تحيل بها الورقة المتخصصة المتعلقة بتعزيز الحوكمة الفعالة والإصلاح المؤسسي من أجل التعجيل بإنجاز أهداف التنمية المستدامة (E/C.16/2020/2)

5 - حوار مع البلدان التي تجري استعراضات وطنية طوعية بشأن الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة

في الدورة التاسعة عشرة، تختار اللجنة من كل منطقة بلدين من البلدان التي تجري استعراضات وطنية طوعية وتدعوها إلى الدخول في حوار تفاعلي مع الخبراء بشأن الجوانب المؤسسية للهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة، مع مراعاة أوجه الترابط بين الهدف 16 وسائر أهداف التنمية المستدامة. ويشمل ذلك تباحث الخبراء لمسألة استخدام مبادئ الحوكمة الفعالة من أجل التنمية المستدامة التي أقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تموز/يوليه 2018، لتكون دليلاً للمسارات المفضية إلى التعرّ الكفيلة بتنفيذ عقد العمل والإنجاز من أجل تحقيق التنمية المستدامة. وسيدعى الخبراء إلى إعداد أسئلة وتعليقات للنظر فيها استناداً إلى مساهمة كل بلد من البلدان، وإلى تحديد التحديات، وتقديم المقترحات التي يمكن أن تسهم في إجراءات معجّلة لتحقيق الأهداف.

الوثائق

ورقة غير رسمية لغرف الاجتماعات عن الحوار مع البلدان التي تجري استعراضات وطنية طوعية بشأن الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة

6 - الحوكمة الفعالة من أجل التنمية المستدامة: تطبيق المبادئ واستعراض النواتج

في الدورة السابعة عشرة، وافقت اللجنة على مجموعة مكونة من 11 مبدأ من مبادئ الحوكمة الفعالة من أجل التنمية المستدامة، مستندةً في ذلك إلى الإطار المفاهيمي المقدم في دورتها السادسة عشرة، وهي المبادئ التي احتلت موقع الصدارة منها العناصر الأساسية للهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة المتمثلة في الفعالية والمساءلة والشمول.

وتبرز هذه المبادئ، التي أقرها المجلس في قراره 12/2018، الحاجة إلى إجراء تحسينات مستمرة ذات توجه عملي في قدرات الحوكمة على المستويين الوطني والمحلي من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتحقيقاً لهذه الغاية، فإن المبادئ مرتبطة بمجموعة من الاستراتيجيات التي شاع استخدامها في تفعيل الحوكمة الفعالة والمستجيبة للاحتياجات، ونال الكثير منها الاعتراف والتأييد على مر السنين في مختلف مندييات الأمم المتحدة وقراراتها ومعاهداتها.

وواصلت اللجنة، في دورتها الثامنة عشرة، مناقشتها للمبادئ التوجيهية الفنية المراد بها تفعيل المبادئ المذكورة، بما في ذلك من منظورات قطاعية، ونظرت في مزيد من السبل الكفيلة بإشراك مؤسسات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والأوساط المهنية والأكاديمية المعنية في هذا الصدد. ونظرت اللجنة أيضاً في ربط المبادئ بالعمل ذي الصلة المتعلق بالمؤشرات، رغبةً منها في الإسهام في تعزيز الأساس التحليلي الذي يرتكز عليه تقييم أثر السياسات الإصلاحية على بناء مؤسسات قوية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وفي الدورة التاسعة عشرة، ستركز اللجنة مناقشتها على ربط المبادئ بالإجراءات الإقليمية والوطنية الرامية إلى بناء مؤسسات قوية من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وستعرض الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران ما تم من عمل فيما يتعلق بإجراء دراسة مرجعية عن حالة تنفيذ مبادئ الحوكمة الفعالة من أجل التنمية المستدامة في أفريقيا. وستنظر اللجنة، إضافة إلى ذلك، في مسألة استعراض النواتج آخذة في الحسبان، في جملة أمور، التطورات الأخيرة في مجال مؤشرات الحوكمة والتدقيق فيما يتعلق بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

الوثائق

مذكرة من الأمانة العامة بعنوان "الحكومة الفعالة من أجل التنمية المستدامة: تطبيق المبادئ واستعراض النواتج" (E/C.16/2020/3)

7 - حكومة المستقبل وقواها العاملة في القطاع العام

في الدورة السابعة عشرة، ناقشت اللجنة تحديات توعية موظفي الخدمة المدنية وبناء كفاءاتهم ومهاراتهم على المستويين الوطني والمحلي وإعداد المؤسسات والسياسات من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. ولاحظت اللجنة، في جملة أمور، أن بالإمكان تعزيز الجهود الرامية إلى حشد موظفي الخدمة المدنية والعاملين في القطاع العام بصفة أوسع حول أهداف التنمية المستدامة وغرس شعور بالالتزام بها، إلى جانب اتباع أساليب جديدة للعمل تقوم على المشاركة والانخراط في العمل. ولاحظت اللجنة أيضاً أنه ستكون هناك حاجة إلى مهارات سياساتية وتقنية جديدة في القطاع العام، بالنظر إلى تسارع وتيرة التقدم العلمي والتكنولوجي وما يرتبط بأهداف التنمية المستدامة من تعقيدات تعترض تقديم الخدمات ووضع السياسات.

وفي الدورة الثامنة عشرة، أشارت اللجنة إلى ما يمكن أن يؤديه التفكير بأنواعه النقدي والمعمّد والاستشاري والتصميمي، إلى جانب مهارات التداول والذكاء العاطفي والاستخدام المناسب للتكنولوجيات الرائدة، من دور تمكيني في تقديم الخدمات العامة المبتكرة وفي تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وستواصل اللجنة، في دورتها التاسعة عشرة، نظرها في المسائل المتصلة بحكومات المستقبل وقواها العاملة في القطاع العام.

الوثائق

مذكرة من الأمانة العامة تحيل بها الورقة المتخصصة المتعلقة بمسألة حكومة المستقبل وقواها العاملة في القطاع العام (E/C.16/2020/4)

8 - التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمش فيها أحد وضمان وصول الجميع إلى العدالة

في الدورة السابعة عشرة، نظرت اللجنة في مسألة اشتراك الجهات صاحبة المصلحة في العمل في البلدان التي تمر بمرحلة ما بعد النزاع. وخلصت، في جملة أمور، إلى أن إعادة إرساء الشرعية وبناء الثقة من التحديات الكبرى التي تواجهها المجتمعات التي تمر بمرحلة ما بعد النزاع، حيث يجوز أن تكون جماعات معينة قد استُبعدت بصورة منهجية وأن تكون مؤسسات الجيش والشرطة وغيرها من المؤسسات معروفة بممارساتها القمعية أو الفاسدة.

وفي الدورة الثامنة عشرة، وسّعت اللجنة نظرها في الجوانب المؤسسية لقطاعي الأمن والعدالة بمناقشة المسائل الأساسية لتعزيز الأمن وإمكانية وصول الجميع إلى العدالة والسبل الكفيلة بدعم الغايات المتعلقة ببناء المؤسسات، في إطار الهدف 16، في هذين المجالين.

وفي القرار 262/70 المتعلق باستعراض هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام، شددت الجمعية العامة على أهمية توثيق التعاون بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة بناء السلام، وشجعت لجنة بناء

السلام على الاستفادة، حسب الاقتضاء، من خبرات الهيئات الفرعية المختصة التابعة للمجلس. وفي الدورة التاسعة عشرة، ستدعى اللجنة إلى بحث السبل الكفيلة بإعادة بناء نُظم للحكومة والإدارة العامة ذات مصداقية بعد انتهاء النزاع، بغية المساهمة من خلال المجلس ووفقاً لولايتها في أعمال لجنة بناء السلام من منظور متوسط إلى طويل الأجل.

الوثائق

مذكرة من الأمانة العامة تحيل بها الورقة المتخصصة المتعلقة بإعادة بناء مؤسسات ونُظم للحكومة والإدارة العامة ذات مصداقية بعد انتهاء النزاع (E/C.16/2020/5)

9 - المسائل المستجدة في مجال الإدارة المالية العامة والميزنة من أجل أهداف التنمية المستدامة

في الدورة السابعة عشرة، ناقشت اللجنة المسائل المتصلة بمجشد موارد الميزانية وتخصيصها وإدارتها بفعالية، ولاحظت أن بناء قدرات الإدارة المالية العامة الكفؤة على الصعيدين الوطني والمحلي، بالإضافة إلى القدرات الرقابية الكافية، ما زال يشكل تحدياً كبيراً.

وأوصت اللجنة بتعميم مراعاة أهداف التنمية المستدامة في استراتيجيات التمويل الوطنية لسد الفجوة بين أولويات السياسات والإنفاق الحكومي الفعلي، ولضمان ألا يتوقف تحقيق التنمية المستدامة، في أقل البلدان نمواً، على المعونة وحدها. وينبغي النظر في إصدار مقترحات الميزانية التنفيذية والميزانية المعتمدة وغيرها من تقارير الميزانية ونشرها وتوزيعها على نطاق واسع بشكل منتظم وفي الوقت المقرر لها، وذلك إلى جانب توفير أدلة إرشادية للمواطنين بشأن الميزانية يسهل فهمها والحصول عليها. ومن المهم أيضاً الأخذ بالميزنة الفعالة القائمة على المشاركة وصياغة مؤشرات لرصد التقدم.

وأشارت اللجنة، في دورتها الثامنة عشرة، إلى أن تعزيز الإدارة المالية على الصعيدين الوطني ودون الوطني يشكل جزءاً لا يتجزأ من تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وأبرزت أن الإدارة المالية السليمة تتطلب تولى المسؤولية الكاملة عن التدفقات المحلية والدولية، والحد من التدفقات المالية غير المشروعة والفساد، وتعزيز الشفافية المالية من خلال عمليات الميزنة المفتوحة والتعاونية، والميزنة القائمة على المشاركة والأداء، وتطبيق اللامركزية المالية بما يتناسب مع القدرات والترتيبات المؤسسية دون الوطنية في البلدان.

وعلى وجه الخصوص، ستنظر اللجنة في دورتها التاسعة عشرة في مسألة الميزنة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الوثائق

مذكرة من الأمانة العامة تحيل بها الورقة المتخصصة المتعلقة بالميزنة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة (E/C.16/2020/6)

10 - التدريب والتوعية من أجل أهداف التنمية المستدامة

لاحظت اللجنة، في دورتها الثامنة عشرة، أنه يمكن للحكومات أن تنظر في الاستثمار في توفير تدريب مستمر للقوى العاملة في القطاع العام لإكسابها كفاءات المستقبل للعمل في هذا القطاع. ويمكن للجان الخدمة المدنية وكليات ومعاهد الإدارة العامة النظر في إمكانية إدراج تنمية المهارات ذات الصلة في

برامج التدريب. وبالمثل، يمكن النظر في زيادة الوعي بالمبادئ من خلال التربية المدنية في المدارس والمؤسسات التعليمية الأخرى. وأكدت اللجنة أن إشراك أوساط ومعاهد التعليم العالي والتدريب المهني يمكن أن يكون مفيداً في سياق الترويج لتفعيل مبادئ الحوكمة الفعالة من أجل التنمية المستدامة على الصعيد القطري.

وأشارت اللجنة إلى المناقشات السابقة عن دور السلطات المحلية في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، فأكدت أن الحكومات المحلية في وضع جيد يمكنها من إيجاد الحلول وتنفيذها على مستوى القاعدة الشعبية، مثل حلول الإسكان المحلية للمشردين، وأن أنشطة بناء قدرات الحكومات المحلية وتدريب المسؤولين المنتخبين محلياً تظل ذات أهمية بالغة بالنسبة إلى إحراز تقدّم نحو تحقيق الأهداف المذكورة.

وستدعى اللجنة إلى النظر في إطار هذا البند في مسائل أخرى تتعلق بتوفير التدريب للموظفين العموميين بشأن أهداف التنمية المستدامة.

الوثائق

مذكرة من الأمانة العامة تحيل بها الورقة المتخصصة المتعلقة بتوفير التدريب للموظفين العموميين بشأن أهداف التنمية المستدامة (E/C.16/2020/7)

11 - جدول الأعمال المؤقت للدورة العشرين للجنة

وفقاً لقرار الجمعية العامة 305/72، ينبغي للجنة أن تعتمد موضوعاً لدورتها العشرين يتواءم مع الموضوع الرئيسي للمنتدى السياسي الرفيع المستوى والمجلس في عام 2021، مع مواصلة تناول ما يلزم من مسائل لأداء مهامها الأخرى. وقد تود اللجنة النظر في مشروع جدول الأعمال المؤقت للدورة العشرين في ضوء ذلك.

وقد تود اللجنة أيضاً أن تنظر في مواصلة تباحث برنامج عمل مؤقت يوضع للفترة من نيسان/أبريل 2020 إلى تموز/يوليه 2021 ومشاريع الاختصاصات ذات الصلة لأفرقتها العاملة غير الرسمية. ويمكن أن ينظر أعضاء اللجنة فيما إذا كان القيام بذلك سيساعد في تنظيم أعمالهم وتعزيز مكانة اللجنة داخل منظومة الأمم المتحدة من خلال الدراسة الاستشرافية للمسائل الحاسمة في مجال الحوكمة والإدارة العامة فيما يتعلق بتنفيذ ومتابعة خطة عام 2030.

12 - اعتماد تقرير اللجنة عن دورتها التاسعة عشرة

تعتمد اللجنة تقريراً عن أعمال دورتها التاسعة عشرة يُقدم إلى المجلس. ووفقاً لقرار الجمعية العامة 305/72، ينبغي لعمل اللجنة أن يعكس الحاجة إلى نهج متكامل وعملي المنحى إزاء أهداف التنمية المستدامة وأن يستند إلى استعراض قوي قائم على الأدلة للتقدم المحرز في تنفيذ خطة عام 2030.

ووفقاً لقرار الجمعية العامة 1/68، ينبغي أن تدرج اللجنة في تقريرها موجزاً تنفيذياً وينبغي أن يكون التقرير وجيزاً وأن يحدد بوضوح الاستنتاجات والتوصيات والمسائل التي قد تتطلب من المجلس توجيه انتباهه إليها و/أو اتخاذ إجراءات بشأنها.